النمو السكاني العالمي بالقرن المقبل سيأتي من الدول الأقل تقدما منها (32) دولة إفريقية

14 أكتوبر / متابعات:

حذر تقرير حديث للجمعية الملكية البريطانية من أن تعداد سكان العالم يحتاج إلى استقرار سريع، وضرورة تقليل معدل الاستهلاك العالي في الدول الغنية لتفادي سلسلة متهاوية من العلل الاقتصادية والبيئية.

ويقول التقرير الذي أوردته صحيفة (غارديان) إنه يجب تقديم وسائل منع الحمل لكل النساء اللائي يرغبن فيه، وكذا تقليص الاستهلاك لخفض عدم المساواة.

ويجادل تقييم التطلعات البشرية خلال المائة سنة القادمة، الذي استغرق إتمامه 21 شهرا، بأنه لتحقيق حياة مديدة وصحية لتسعة مليارات إنسان من المتوقع أن يعيشوا لعام 2050 فإن قضيتي السكان والاستهلاك يجب أن تتصدرا جداول الأعمال السياسية والاقتصادية. ويقول التقرير إن الساسة تجاهلوهما إلى حد كبير، كما أن جماعات البيئة والتنمية قللت من أهميتهما طوال عشرين سنة.

ومما أورده التقرير أن "عدد البشر الذين يعيشون على الكوكب لم يكن بمثل هذه الضخامة من قبل ومستويات استهلاكهم غير مسبوقة وهناك تغييرات هائلة تحدث في البيئة. ونستطيع أن نختار إعادة توازن استخدام الثروات لنمط أكثر مساواة بالاستهلاك.. أو نستطيع اختيار عدم فعل شيء والانجراف إلى سلسلة متهاوية من العلل الاقتصادية والبيئية التي تقود لمستقبل غير متساو وعدائي".

وأضاف التقرير أنه بمعدل الزيادة البشرية الحالي ستضطر الدول النامية إلى بناء ما يعادل مدينة مليونية كل خمسة أيام من الآن حتى عام 2050.

وأكد التقرير حتمية النمو السكاني العالمي في العقود القليلة القادمة ، وأنه بحلول عام 2050 سيزيد عدد سكان الأرض البالغ عددهم حاليا سبعة مليارات نسمة بمقدار 2.3 مليار، مما يعادل (صين وهند) جديدتين.

المجلس الوطني للسكان
NATIONAL POPULATION COUNCIL
إشراف/ الأمانة العامة

صحة الإنجاب
والمباعدة بين الولادات

حماية حياة الأم وعافيتها واجب علينا لتتمتع بصحة جيدة بدنياً ونفسياً، خالية من الأمراض، متمتعة بحياةٍ سعيدة .

وإحدى الوسائل لحفظ صحة الأم وعدم وصولها إلى المضاعفات أو الوفاة هي المباعدة بين الأحمال.. بمعنى عدم تكرار الحمل بشكل متتال، كأن يكون الفرق بين حمل وآخر(سنتين إلى ست سنوات).

إنها خط الحماية الأول للأمهات والمواليد، وهدفها الأساسي منع وفيات المواليد والأمهات وأيضا منع تعرضهن للمضاعفات المرضية للحمل والولادة المترتبة على تقارب الأحمال والولادات.

د. محمد أحمد الدبعي

أما المباعدة الطويلة، على سبيل المثال من (10-15 عاماً) فليست جيدة، كونها تأتي وقد كبرت الأم، وبذا تكون عرضة لمضاعفات الحمل المتأخر وتعسر الولادة .

إذن لا بد أن تكون هناك فترة للمباعدة بين حمل وآخر أقلها - كما ذكرت- سنتان، وأكثرها ست سنوات، حتى تستعيد الأم عافيتها وتتمتع بأهلية وجاهزية طبيعية للأحمال القادمة، وتتاح لها فرصة كاملة لاستعادة فيسولوجية جسمها بعد الحمل.

فنحن نعرف أن هناك تغيرات كثيرة تحصل للمرأة أثناء الحمل وأثناء الولادة، وكذا بعد الولادة، ولا بد من فترة زمنية كافية لترتاح وتعود إلى حالتها الطبيعية، ولا يكون ذلك في أقل من سنتين. كذلك ليأخذ الطفل الوليد حاجته من الرضاعة الطبيعية الكاملة والتغذية الجيدة والرعاية المناسبة، ويأخذ المولود القادم فرصته في النمو الطبيعي الكامل داخل بطن أمه ويحضا بالعناية الكافية والرعاية الملائمة بعد الولادة. فإذا حملت به في أقل من سنتين على ولادتها السابقة سيتأثر بمسألة تتابع الحمل من خلال صور كثيرة، ومن ثم يولد ناقص الوزن أو يولد مبكراً(قبل 9 أشهر)، لأن الأم بذلك أو لشيء ما، لم تتغذ التغذية الكافية التي توصلها إلى حمل كامل.

يفهم من هذا أن التأثيرات لا تقتصر فقط على الأم أو على الطفل الحالي، بل وعلى الطفل القادم أيضاً، وفيها من العبء الكبير على الأسرة وعلى المجتمع بأكمله.

علاوة على ذلك يزداد الخطر على صحة الحمل والمواليد كلما زاد عدد المواليد (من المولود الرابع فما فوق) وترافق الحمل صعوبات ومتاعب كثيرة، تقل معه- في بعض الأحوال- فرص حياة المولود أو يولد ضعيفاً في غير موعده (قبل الشهر التاسع) أو بوزن أقل من الوزن الطبيعي. ويترتب على الولادة المبكرة في هكذا حال، معاناة ومشاكل كثيرة، منها قصور التنفس وعدم نضوج الأجهزة (الجهاز الدماغي - الجهاز التنفسي)، وهو ما يفضي إلى وفيات كثيرة بين حديثي الولادة، وإن لم تكن الوفاة، يبقون عرضة أكثر للإصابة بالأمراض وترتفع لديهم حالة نقص الأوكسجين في الدماغ وضمور الدماغ والإعاقة الدائمة.

ومن المتاعب البارزة المبكرة وكذا المتأخرة التي تتعرض لها الأمهات بسبب تكرار الأحمال (لين العظام- هشاشة العظام- فقر الدم المزمن- آلام الحوض والعمود الفقري فقر الدم وغيرها) .

وبدورها هشاشة العظام تعيق حركة المرأة وتسبب لها آلاما دائمة وتضيقا في الحوض، نتج عنها مضاعفات أخرى يترتب عليها صعوبة في الحمل والولادة، ما يجعلها مضطرة لكي تلد لإجراء عملية قيصرية أو جراحية يزداد معها أكثر وفيات الأمهات والمراضة. كما يمكن أن تصاب المرأة لكثرة الولادات وتكرارها بنزيف شديد بعد الولادة بسبب ارتخاء الرحم، ما قد يؤدي إلى الوفاة، وإن لم يؤد إلى الوفاة يفضي إلى مضاعفات مرضية أخرى خطيرة.

كذلك تبقى الأم عرضة للإصابة بأمراض كثيرة، كارتفاع ضغط الدم ومشاكل في الكلى ومشاكل في أجهزة الجسم الأخرى.

الفاو: (370) مليون شخص قد يواجهون المجاعة بحلول عام 2050

14 أكتوبر / متابعات:

قال جاك ضيوف، المدير العالم لمنظمة الغذاء والزراعة (الفاو) التابعة للأمم المتحدة، إنه يتعين زيادة إنتاج الغذاء في العالم بنسبة 70 ٪ خلال الأربعين سنة المقبلة، لكي يكفي لإطعام سكان المعمورة.

وتقول الفاو إن 370 مليون شخص قد يواجهون المجاعة بحلول عام 2050

وتوقع ضيوف، في سياق حديثه للوفود المشاركة في منتدى «كيف نطعم العالم عام 2050»، بأن تؤدي عوامل مجتمعة، من قبيل أثر النمو السكاني والنمو القوي للدخل والهجرة إلى المدن، إلى مضاعفة الطلب تقريبا على الغذاء والعلف والألياف.

وأوضح أهمية زيادة إنتاج الغذاء في المناطق التي تكون فيها الحاجة إلى الغذاء أكثر إلحاحا، إذ أن من شأن التغير المناخي أن يؤدي إلى انخفاض الناتج المحتمل للغذاء بنسبة 30 ٪ في أفريقيا وبحدود 21 ٪ في آسيا.

وقال ضيوف : يجب أن يكون هناك تركيز خاص على صغار المزارعين والنساء وسكان المناطق الريفية، بالإضافة إلى أمر حصولهم على الأراضي والمياه والبذور عالية الجودة وأدوات الإنتاج الحديثة ، مشيراً إلى أن سوق الوقود المستخرج من المواد العضوية قد مثل منافسة كبيرة لإنتاج الغذاء، إذ أن إنتاج هذا النوع من الوقود سوف يزداد بحوالي 90 ٪ خلال السنوات العشر المقبلة، ليصل إلى 192 مليار ليتر بحلول عام 2018.

وتشير الفاو إلى أن 370 مليون شخص في العالم قد يواجهون خطر المجاعة بحلول عام 2050، بينما يُتوقع أن يزداد عدد سكان الكوكب من 6.7 مليار حاليا إلى 9.1 مليار نسمة في أواسط القرن الحالي. كما سيؤثر تغير المناخ، بما له من انعكاس على الفيضانات والجفاف، على إنتاج الغذاء في العالم.

وأكدت منظمة الفاو أهمية زيادة حجم الاستثمارات السنوية في قطاع الزراعة في الدول النامية بمعدل 50 ٪، أي بما كلفته 83 مليار دولار أمريكي سنويا ، في حال أراد العالم توفير ما يكفيه من الغذاء بحلول عام 2050.

ولفتت الفاو إلى أن الصعوبات والتحديات التي تواجهها عملية إنتاج الغذاء في العالم تشمل أمورا عدة، من بينها ندرة الموارد الطبيعية، كالأرض والمياه والتنوع البيولوجي. وسيتعين على عملية إنتاج الغذاء أن تواجه أيضا معضلة التعامل مع آثار التغير المناخي، وبشكل ملحوظ درجات حرارة أكثر ارتفاعا وتفاوتا أكبر في معدل هطول الأمطار، وظواهر طبيعية متكررة الحدوث وتتعلق بالطقس وتكون أكثر حدة، كالفيضانات والقحط والجفاف.

وترى الفاو أنه من شأن تغير المناخ أن يؤدي إلى تراجع في وفرة المياه وزيادة في الحشرات الضارة بالحيوانات والنباتات، وبالتالي تزايد معدل الإصابة بالأمراض.

مسؤول قطاع التعليم في البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يتحدث لـ 14 أكتوبر:

مهمة البنك الدولي الأولى هي محاربة الفقر.. والتعليم أهم شيء لتحقيق ذلك

أداء اليمن في التعليم جيد بالمقارنة مع بلدان أخرى وسنواصل العمل على تطويره وتحسينه

يعتبر التعليم واحدا من أهم القضايا التي ترتكز عليها التنمية في أي بلد في العالم وهو الأساس لبناء الإنسان وتطويره، لهذا تركز الحكومات ومعها الشركاء المانحون على قضية التعليم وتطويره وتحسين مخرجاته وهذا ما تعمل عليه اليمن من خلال العديد من الإستراتيجيات والمشاريع المنفذة. ويعد قطاع التعليم واحدا من أهم القطاعات التي تحظى بدعم وتمويل من البنك الدولي – الشريك الإستراتيجي للتنمية في اليمن .. ومن هذا المنطلق حرصت صحيفة (14 أكتوبر) على هامش اجتماعات الربيع 2012 للبنك الدولي التي عقدت في العاصمة الأمريكية واشنطن أن تلتقي بالسيد مراد الزين مسئول قطاع التعليم في البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لتتعرف من خلاله على بعض الجوانب المتصلة بعمل، البنك في هذا القطاع ورؤيته المستقبلية لتطوير التعليم في اليمن..فالي نص اللقاء:-

حاوره في واشنطن / بشير الحزمي

مراد الزين مسئول قطاع التعليم في البنك الدولي

جودة التعليم في اليمن، والعالم العربي، ضعيفة وعلينا أن نوليها الاهتمام

□ لماذا يهتم البنك الدولي بقطاع التعليم في اليمن .. وما جوانب ومجالات هذا الاهتمام؟

□□ مهمة البنك الدولي الأولى هي محاربة الفقر. والتي تعني أشياء عديدة. والتعليم هو أهم شيء لمحاربة الفقر، ونحن نعرف من خلال البحوث وتجاربنا في البلدان الأخرى، أن الشعب المتعلم، مع نسب الأمية المتدنية، والمهارات العالية يمكن أن يحصل على فرص عمل ودخل كاف يوفر له عيشا كريما. فالتعليم من الأولويات في التنمية، الكثير لا يعرف أن البنك الدولي يستثمر في التعليم ويعتقدون أن البنك الدولي يستثمر في الجسور والبنية التحتية بصفة عامة ، ولكن البنك الدولي منذ عام 1963م بدأ يستثمر في التعليم وأصبح من أكبر المنظمات الدولية التي تختص بالتنمية والاهتمام في التعليم. ويدعم مشاريع عديدة في قطاع التعليم الذي يعتبر من القطاعات المهمة بالنسبة للبنك، فالتحديات كثيرة أهمها النمو الديموغرافي الذي يستدعي كل عام زيادة كبيرة في المدارس والمعلمين والكتب المدرسية. وجودة التعليم، لأن التعليم بدون جودة لا يؤدي إلى كسب المهارات التي هي هدف العملية التعليمية. حيث أنها في العالم العربي بشكل عام ضعيفة واليمن لا يختلف في ذلك. واهتمامنا بالتعليم يرتبط بسوق العمل في اليمن الذي يتطلب مهارات جديدة، ولذلك بدأنا نهتم في التعليم العالي والتعليم الفني والتقني ، كما أن اليمن من البلدان العربية التي لا تزال فيها فجوة التعليم كبيرة بين الذكور والإناث ، ولمواجهة هذا التحدي، عملنا على إعداد مشروع لذلك في مراحل التعليم الثانوي ، ولعل وجود خمسة مشاريع في قطاع التعليم في اليمن (وهو اكبر عدد من المشاريع في بلد عربي)، يدل على أهمية التعليم واهتمام البنك بذلك. ولدى البنك شركاء آخرون في تمويل هذه المشاريع ، كما يقوم البنك الدولي بإعداد دراسات و تقارير عن واقع التعليم في اليمن وقد أصدرنا مؤخرا تقريرا شاملا عن التعليم في اليمن بعنوان (التحديات والفرص).

تمويلات البنك للتعليم

□ كم تبلغ تمويلات البنك الدولي الموجهة لقطاع التعليم في اليمن .. وهل هناك نية لزيادة حجم هذه التمويلات في ضوء المتغيرات الراهنة؟

□□ بصفة تقريبية البنك يدعم اليمن في البرنامج الحالي بحوالي 65 مليون دولار في التعليم الابتدائي، 20 مليون دولار في التعليم الثانوي، 13 ملايين دولار في التعليم العالي و 15 ملايين دولار في التعليم الفني والتقني ، و المبلغ الأخير للتعليم الفني والتقني ألغي ولكن ستتم استعادة مخصصاته، ونحن الآن بصدد بدء برنامج جديد فيما يخص التعليم العام والتعليم الابتدائي. والمبلغ المخصص لم نتخذ بشأنه قرار بعد، لكن يقارب ال 60 مليون دولار بتمويل من البنك الدولي، بالإضافة إلى 80 مليون دولار من صندوق يمول من العديد من الأطراف المانحة يهتم بالبلدان الفقيرة وبالذات في مجال التعليم ، والبرنامج الجديد وحده يقارب 140 مليون دولار، وهذه مبالغ كبيرة ومهمة بالنسبة للبلدان التي بحجم اليمن.

أداء جيد

□ كيف تقيمون مسار أداء الحكومة اليمنية في تنفيذها للمشاريع الممولة من البنك الدولي؟

□□ أداء الحكومة اليمنية في التعليم الابتدائي والثانوي كان جيداً، ويعكس سرعة استخدام المخصصات في بناء المدارس والتدريب وغير ذلك، وقد كانت هناك صعوبات لكن العمل لم يتوقف ، وبالنسبة لمشروع التعليم العالي، فالمشروع جديد بدأ قبل الثورة الشبابية بقليل ، وما زلنا لا نعرف مستوى تنفيذه. وفيما يخص التعليم الفني والتقني لم يكن المردود جيداً فقررنا إعادة هيكلته وربما نعيد التفكير في إعداد مشروع جديد ، وأود أن أوضح أن أداء الحكومة ليس السبب في تعثر هذا المشروع، وإنما هناك عدة عوامل أخرى ، إن مشروع التعليم الفني والتقني قائم على شراكة بين الحكومة والقطاع الخاص، الشيء الذي يمكن أن يؤدي إلى تعثر في العمل ، كما أود أن أشير إلى أداء اليمن في مجال التعليم جيد بالمقارنة مع بلدان أخرى، ونلمسه من خلال الالتحاق بالتعليم وخاصة الإناث ، فاليمن رغم الحالة الاقتصادية والسياسية الصعبة، كان من البلدان التي تخطوا خطوات وتتقدم في التعليم ببطء. لكن هذا يرجع إلى كثرة الأطفال في سن الالتحاق ، ويمثل هذا أحدى المشاكل الكبرى، فاليمن تعاني من ضغط ديموغرافي أكثر من البلدان الأخرى.

المشاريع المتعثرة

□ بالنسبة للمشاريع الممولة من البنك الدولي في قطاع التعليم، فإذا كان هناك تعثر أو لم تحقق نتائج مرضية، ما الذي يتخذه البنك؟ وهل يضع البنك أية اشتراطات عند تنفيذ مشاريع أخرى ليتلافى ذلك مستقبلا؟

□□ لدى البنك اختصاصيون يعملون على متابعة هذه المشاريع في كل من واشنطن وصنعاء ، وعندما نرى أن هناك تعثرا نعقد اللقاءات مع الحكومة لوضع الحلول المناسبة، أو إعادة هيكلة المشاريع ، وفعلنا ذلك عدة مرات ، وبالنسبة للمشروع في التعليم الفني والتقني والممول من البنك الدولي بمبلغ 15 مليون دولار تم إلغاؤه ولكن المتبقي منه والبالغ 7 ملايين دولار. ستحفظ لليمن ، وإن شاء الله سنستثمرها في مشاريع ذات جدوى أكثر، مع العلم أن هذه الإجراءات تتخذ في اليمن وبلدان أخرى .

تحديات التعليم في اليمن

□ لعلكم تدركون حجم التحديات التي يواجهها قطاع التعليم في اليمن نتيجة عدة عوامل أبرزها (النمو السكاني المرتفع ، والتشتت السكاني الكبير، تسرب التلاميذ في التعليم الأساسي وخاصة الإناث، ضعف القدرات البشرية بالنسبة للمعلمين، ضعف جودة التعليم ، الحاجة إلى تطوير المناهج، وغيرها...)

□□ هل لدى البنك أفكار ورؤى يمكن من خلالها مساعدة اليمن لمواجهة هذه التحديات؟

كل هذه التحديات صحيحة وموجودة في اليمن وفي البلدان العربية بصفة عامة، لكن في البداية لا بد من تشخيص ومعرفة أسباب هذه المشاكل ؟

فهناك مشاكل الالتحاق بالتعليم في أوساط الفئات الفقيرة الريفية كما توجد فجوة بين تعليم الإناث والذكور ، ولكن أود أن أوضح أن ابرز المشاكل هي مشكلة جودة التعليم ، فهي ضعيفة وعلينا أن نعمل على تطوير الوسائل والسياسات، وخاصة التي تهتم بالمدرسين والبرامج المدرسية والكتب المدرسية إلى آخره ، والتقييم هو أهم أداة بالنسبة للبنك الدولي. من خلاله تتكون لدينا فكرة عن مستوى أداء المدارس ، فكل مدرسة يجب أن تصل إلى مستوى تستطيع من خلاله تقييم مستوى الأداء، بالنسبة لما هو مطلوب منها وأن تقارن هذا الأداء وجودته مع مدارس وجهات أخرى ، فالتقييم هو نقطة الانطلاق من دونه لا نستطيع أن نتقدم، فهو يخلق مناخا للمنافسة وتكافؤ المدارس والفرق الفنية التي كان مجهودها ايجابيا ، ولكن آلية التقييم غير موجود ما يؤدي إلى عدم معرفة التقدم المطلوب. وفي الحديث الذي أجراه فريق البنك مؤخرا مع وزير التربية والتعليم اليمني ومع كوادر من الوزارة، تم الاتفاق على تقييم القراءة والكتابة في عدة مستويات من التعليم ابتداء من السنوات الأولى من التعليم الأساسي الذي من خلاله يتم النظر في السياسات ومدى ملاءمتها للواقع ، وهذه من أهم الجوانب التي يركز عليها البنك الدولي ، بالإضافة إلى أن عملية التعليم في العالم العربي، لسوء الحظ، أصبحت مسئولية الحكومة فقط وهذا غير كاف ، ولذلك يجب أن تكون المسئولية مشتركة بين الحكومة والمنتفعين من التعليم. فعلى مستوى المدارس يجب أن تكون هناك مجالس للتشاور بين المعلمين والأهالي وأن تفتح المدرسة للشراكة وهذا الشيء أثبت في عدة بلدان أن له مردودا إيجابيا على جودة التعليم ، وهذه من أولى الأشياء التي سنحاول وضعها ، كما سنواصل العمليات التي بدأنا بها في المشاريع التي تحدثت عنها من قبل كتدريب المعلمين الذي أصبح حاجة ملحة وضرورية لإخراج كادر من المعلمين ذي الكفاءات العالية بما سينعكس على جودة التعليم ، كما أن لدينا اهتماما بتعليم الفتيات ، وهنا أيضاً يجب أن نفتح المجال لاجتذاب معلمات للتعليم في الأرياف اليمنية ، ولدينا سياسات وضعناها مع الحكومة وهي ناجحة، وسنواصل كل هذه العمليات وخاصة بناء المدارس.

إستراتيجيات

□ يمتلك قطاع التعليم في اليمن مجموعة من الاستراتيجيات لتطوير التعليم في كافة المراحل ..كيف تصفون هذا الأمر.. كيف يمكن بلورة وترجمة هذه الاستراتيجيات على أرض الواقع لنلمس مخرجاتها؟

□□ التقرير الذي أعددناه مع الحكومة اليمنية (التحديات والفرص) شخص كل هذه المشاكل ، فإعداد الإستراتيجيات ليس من اختصاصات البنك الدولي، بل مسئولية وزارة التعليم وأطراف أخرى، وهنا أؤكد أن اليمنيين هم من يجب أن يضعوا سياسة التعليم في اليمن ، فالبنك الدولي يساهم في التمويل و المعرفة لكن وضع الاستراتيجيات مسئولية يمنية، وأول شيء يجب أن تقوم به الحكومة هو وضع سياسة شاملة للتعليم وأن تجعلها من أولوياتها وسيعمل البنك على تقديم كل العون. وطبعا الكثير من الحلول معروفة وثمة أشياء تستدعي الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام ، فاذا نظرنا إلى التعليم الفني والتقني، وعلى مستوى الجامعات، نرى مسألة الجودة في التعليم العالي مهمة ، ولكن للأسف لا توجد مؤسسات تهتم بجودة التعليم العالي. إن تنفيذ الاستراتيجيات أمر ليس سهلا ، و سيكون طبعا صعب في بلد مثل اليمن، شاسع وسكانه متفرق ، والمواصلات فيه صعبة والموارد المالية والبشرية محدودة. وكل هذه مشاكل ما تزال موجودة في اليمن ، ويحاول البنك الدولي دائما أن يقنع الحكومات لإعداد السياسات التعليمية بطريقة يسهل تنفيذها. والأمر المهم هنا الذي نركز عليه أن هذه السياسة يجب أن يضعها اليمن وسيكون البنك مساعدا له في تنفيذها.

الاستفادة من تجارب الدول

□ بحكم مسئوليتكم على عدد كبير من الدول في المنطقة .. أعتقد أنكم قد اطلعتم على تجارب ناجحة في بعض الدول .. هل لكم أن تساعدوا اليمن على عكس بعض التجارب الناجحة على الواقع اليمني ومساعدته في تطبيق ما هو مفيد منها وما يتلاءم معها؟

□□ للبنك تجارب كثيرة وناجحة في بلدان أخرى، في داخل المنطقة وخارجها ويمكن أن تساعد اليمن،، والتعاون بين البلدان العربية يجب أن يلعب دورا اكبر في تبادل المعرفة والاستفادة من الآليات والسياسات الناجحة وان يتم التركيز على تبادل الخبرات بين البلدان، و البنك الدولي يمول مشروعاً يسمى مشروع تحسين جودة التعليم في العالم العربي وينفذ مع عدد من المؤسسات الأخرى ، ونقطة الانطلاق لهذا المشروع هي مؤسسة (الايسسكو) التي تتبع الجامعة العربية ومقرها في تونس ، ومهمتها مساعدة البلدان التي تحتاج لمعرفة التجارب الأخرى أو التي تحتاج إلى الأختصاصيين أو الآليات التي تتبع في بعض البلدان والتي أظهرت نجاحا، وهذا الأمر ليس صعباً، لأن جميع شعوب البلدان العربية يتكلمون لغة واحدة، ولديهم تقريبا المشاكل نفسها . والفكرة الأساسية في هذا الأمر هو التعاون الإقليمي بين البلدان العربية لتحسين مستوى التعليم.

إعادة هيكلة المشاريع

□ أنتم تعلمون أن اليمن مر مؤخرا بظروف صعبة وقد خلفت آثارا سيئة على قطاعات التنمية المختلفة بما فيها قطاع التعليم.. ما الذي يمكن أن يساهم به البنك الدولي لمساعدة اليمن على تجاوز ذلك؟

□□ يعمل البنك على مواصلة العمل بحسب المشاريع الموجودة ، لكن يجب في الوقت نفسه إعادة النظر في هذه المشاريع وإعادة هيكلتها ، فاليمن في عام 2012 يختلف عن الأعوام السابقة ، وعملنا على إعادة النظر وهيكلة المشاريع ، لان مسألة الأمن و الاستقرار السياسي في هذه المرحلة مهم جداً لمواصلة العمل والاستمرار في تنفيذ المشاريع.

كلمة أخيرة

□ ما هي كلمتكم الأخيرة في ختام هذا اللقاء ؟

□□ أنا أركز دائما على جودة التعليم وأقول إن جودة التعليم يجب أن تبدأ مبكراً ، و اهتمامنا في البنك يبدأ من التعليم الابتدائي ، ولكن الفترة التي قبل التعليم الابتدائي مهمة جداً، وتعتبر من أهم الفترات في تكوين الثروة البشرية. والشيء الثاني هو التقييم ، فبدون التقييم وبدون إعطاء معلومات عن مردود وجدوى التعليم للمعلمين ولمدراء المدارس لا نستطيع أن نحسن كثيرا من عملية التعليم ، وأخيراً وهو أيضاً مهم، فتح المدرسة على المجتمع وخلق شراكة حقيقة فيما بينهما ، و هذا الأمر هو ما ينبغي أن نركز عليه بشكل اكبر في المرحلة القادمة من